

المصادر الثلاثة تسيطر على 80 % من الاستخدام العالمي

الشان : النفط لا يزال يتصدرا لاستهلاك لمكونات الطاقة بنسبة 33.6 % من الإجمالي و 27.9 % للفحم و 25.1 % للغاز الطبيعي

الكويت ضمن أكبر عشر صناديق سيادية في العالم بين الاستدامة والعائد الاستثماري

استمرار الانحراف الكبير في سيولة البورصة بين سوقيها فهناك فجوة بين أسعار السوق والقيم الدفترية

أمريكا الشمالية أقل مما تنتج من الغاز الطبيعي أي نحو 27.4 % من حجم الاستهلاك العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية 21.9 %). وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 26.3 % من حجم استهلاك الغاز الطبيعي العالمي (روسيا الاتحادية 11.6 %). بينما تنتج نحو 24.5 % (روسيا الاتحادية 15.3 %). وتستهلك آسيا الباسيفيك نحو 23.6 % (الصين 10.5 %). وتنتج نحو 17.2 % من حجم الإنتاج العالمي، وذلك يعني أن تركّز استهلاك الغاز الطبيعي مزال أكبر في مواقع إنتاجه، خلافاً للنفط. تتفوق آسيا الباسيفيك على ما عداها بنصيب 80.3 % من حجم إنتاج الفحم العالمي (الصين 51.8 %). وتنتج أوروبا وكومنولث الدول المستقلة ما نسبته 8.7 % من حجم إنتاج الفحم العالمي (روسيا الاتحادية 5.0 %). بينما تنتج أمريكا الشمالية ما نسبته 6.5 % (الولايات المتحدة الأمريكية 5.8 %). وتستهلك آسيا الباسيفيك ما نسبته 83.4 % من حجم استهلاك الفحم العالمي (الصين 55.8 %). وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 8.0 %، فيما تستهلك أمريكا الشمالية نحو 5.1 %.

وختاماً، لازال النفط يتمتع بصدارة الاستهلاك لمكونات الطاقة، فهو يستحوذ على نحو 33.6 % من الإجمالي، تاركا نحو 27.9 % للفحم، ونحو 25.1 % للغاز الطبيعي، ونحو 5.0 % للطاقة المتجددة، و 5.2 % للطاقة الذرية ونحو 2.7 % للطاقة المائية. والسبب الرئيسي لفجوة جرة السياسة في قطاع النفط هو أن تركّز صادراته واحتياطاته في دول قوتها التفاوضية ضعيفة، بينما غلبة استهلاكه في دول عظمى، لذلك يظل تحت ضغط دائم لخفض أسعاره، ولعل ذلك ما دفع إلى تشكيل تحلف أوبك+.

5 - الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، والصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام ومؤشر الشال، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 742.0 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 0.5 نقطة ونسبته 0.1 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 105.5 نقطة أي ما يعادل 16.6 % عن إقفال نهاية عام 2024.

البيان		الأسبوع الثامن والعشرون 2025/07/17	الأسبوع السابع والعشرون 2025/07/10	التغير %
عدد أيام التداول		5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)		742.0	741.5	%0.1
مؤشر السوق العام		8,598.4	8,605.7	%0.1-
قيمة الأسهم المتداولة (مليار)		637,542,334	604,924,339	%5.4
المعامل اليومي (مليار)		127,505,467	120,984,868	%5.4
كمية الأسهم المتداولة (أشهر)		4,451,924,749	3,103,203,778	%43.5
المعامل اليومي (أشهر)		890,384,950	620,641,156	%43.5
عدد الصفقات		183,921	156,064	%17.8
المعامل اليومي لعدد الصفقات		36,784	31,213	%17.8
نسبة من الإجمالي				
البيانات	قيمة التداول	دينار كويتي	قيمة تداول السوق	
الشركات				
التركة الأولى للاستثمار	77,721,192		%12.2	
بيت التمويل الكويتي	53,210,898		%8.3	
بنك الكويت الوطني	21,654,214		%3.4	
بنك الكويت الدولي	19,236,419		%3.0	
بنك الكويت الدولي	18,545,813		%2.9	
الإجمالي	190,368,536		%629.9	
البيانات	قيمة التداول	دينار كويتي	نسبة من الإجمالي	قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	269,922,167		%42.3	
قطاع البنوك	142,460,793		%22.3	
قطاع التأمين	103,300,225		%16.2	
قطاع الصناعة	44,570,244		%7.0	
قطاع الاتصالات	22,499,173		%3.5	
الأسبوع الثامن والعشرون 2025/07/17				
عدد شركات ارتفعت أسعارها	13		21	
عدد شركات انخفضت أسعارها	16		7	
عدد شركات لم تتغير أسعارها	0		1	
إجمالي التغيرات حسب مؤشر الشال	29		7	

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

الترتيب	الدولة	الصندوق السيادي	مليار دولار أمريكي	نسبة من الإجمالي
			يوليو 2025	%
1	الترينيداد	صندوق التقاعد الحكومي	1,739	12.1%
2	الصين	شركة الصين للاستثمار	1,332	9.3%
3	الصين	شركة سيف للاستثمار	1,090	7.6%
4	الإمارات	جهاز أبوظبي للاستثمار	1,058	7.4%
5	الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	1,029	7.2%
6	السعودية	صندوق الاستثمارات العامة	941	6.6%
7	إندونيسيا	هيئة إدارة استثمار دايا أتاغاتا نوسانتارا	900	6.3%
8	سنغافورة	شركة حكومة سنغافورة للاستثمار	801	5.6%
9	قطر	هيئة قطر للاستثمار	526	3.7%
10	سنغافورة	تماسيك القابضة	514	3.6%
إجمالي 10 صناديق سيادية			9,936	69.4%
إجمالي قيمة الصناديق السيادية في العالم			14,312	100%

مصدر: معهد صناديق الدولة السيادية (SWFI)

أهم عشر صناديق سيادية

2 - صناديق الثروة السيادية والصندوق الكويتي صدر في يوليو الجاري تقرير لمعهد صناديق الثروة السيادية «SWFI»، يقدر التقرير قيمة أصول تلك الصناديق بنحو 14.3 تريليون دولار أمريكي، نصيب أكبر 10 صناديق ضمنها نحو 69.4 % من قيمتها، أو نحو 9.930 تريليون دولار أمريكي، ونصيب صندوق الكويت السيادي نحو 7.2 % من قيمة أصول كل الصناديق، ونحو 10.4 % من نصيب أكبر 10 صناديق. ضمن أكبر 10 صناديق سيادية صندوقان للصين وصندوقان لسنغافورة، ما يعني أن الصناديق الـ 10 يمكن اعتبارها 8 أكبر صناديق لو دمجناهم، تتصدر الصين حجم أصول صندوقها السياديين بما مجموعه نحو 2.422 تريليون دولار أمريكي، تليها الترويج بقيمة 1.739 تريليون دولار أمريكي، ثم سنغافورة بنحو 1.315 تريليون دولار أمريكي بمجموع صندوقيها السياديين، ثم جهاز أبوظبي للاستثمار بنحو 1.058 تريليون دولار أمريكي، ولأبوظبي والإمارات الأخرى 7 صناديق أرقامها غير مشمولة في التقرير المنشور، ثم الكويت بنحو 1.029 تريليون دولار أمريكي، ثم السعودية بنحو 941 مليار دولار أمريكي. وتأتي قطر تاسعاً أو ثامناً بقيمة لصندوقها السيادي بقيمة 526 مليار دولار أمريكي، حال دمج صندوقي الصين وصندوقي سنغافورة. ولابد من الإشارة إلى أن الأرقام المذكورة في التقرير حول قيم الصناديق السيادية ليست بالضرورة دقيقة، وأن هناك تقديرات لتلك الأرقام في تقارير بعض مؤسسات أخرى مثل وكالات التصنيف الائتماني، وأرقامها أقل.

اسم الشركة	يوم الخميس 2025/07/17	يوم الخميس 2025/07/10	الفرق %	إقفال 2024 %
بنك الكويت الوطني	932.2	924.9	0.8	756.6
بنك الخليج	339.8	350.7	(3.1)	306.7
البنك التجاري الكويتي	624.4	613.0	1.9	665.7
البنك الأهلي الكويتي	254.0	260.7	(2.6)	206.9
بنك الكويت الدولي	358.8	366.4	(2.1)	232.0
بنك برقي	450.4	458.8	(1.8)	261.4
بيت التمويل الكويتي	4,380.5	4,408.5	(0.6)	3,727.9
قطاع البنوك	949.1	949.2	(0.0)	791.4
شركة التسهيلات التجارية	171.1	171.8	(0.4)	176.1
شركة الاستثمارات المالية الدولية	1,545.9	1,603.2	(3.6)	1,283.6
شركة الاستثمار الوطنية	312.1	320.9	(2.7)	319.6
شركة مشاريع الكويت القابضة	301.6	305.8	(1.4)	328.6
شركة السام للتمويل والاستثمار	98.1	91.0	(8.2)	99.1
قطاع الاستثمار	313.4	319.2	(1.8)	302.2
شركة الكويت للتأمين	113.6	114.0	(0.4)	130.1
مجموعة الخليج للتأمين	973.5	885.0	(10.0)	980.4
شركة الأبهة للتأمين	354.5	342.5	3.5	370.5
شركة زور للتأمين	218.2	209.4	4.2	206.8
قطاع التأمين	328.1	309.5	6.0	340.7
شركة عقارات الكويت	807.4	827.1	(2.4)	528.5
شركة الغازات المتحدة	417.5	407.7	2.4	280.0
الشركة الوطنية للغازية	354.5	347.7	2.0	300.7
شركة الصالحية الغازية	1,953.9	1,958.5	(0.2)	1,776.2
قطاع الغاز	474.5	476.2	(0.4)	354.6
مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	403.8	418.0	(3.4)	374.0
شركة أسيمنت الكويت	551.8	541.2	2.0	342.2
شركة الخليج للكيماويات والصناعات الكيماوية	837.3	806.6	3.8	719.4
قطاع الصناعات	408.6	402.9	0.2	342.2
شركة البعثة الكويتية الوطنية	709.3	734.4	(3.4)	728.2
شركة أجيوليت للغازات العمومية	1,160.9	1,223.2	(5.1)	1,924.4
شركة الاتصالات المتنقلة	859.5	840.8	2.2	725.3
شركة سترجي القابضة	73.8	71.4	3.4	58.5
قطاع الخدمات	83.1	78.7	(6.3)	839.7
شركة نقل وتجارة الوثائق	82.5	82.5	1.5	89.2
قطاع الأغذية	435.0	434.8	0.0	436.4
شركة ألو القويون للاستثمارات العامة	581.3	596.0	(2.5)	622.5
الشركات غير الكويتية	175.3	176.1	(0.5)	177.4
مؤشر الشال	742.0	741.5	0.1	636.2

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة يعقد على قيمة القيمة المرجحة بنسبة 100/، وأقصى بورصة لتداول في الكويت هي 100 (مقابل 1 أغسطس 1999).

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

ضرورة إعادة توجيه الاستثمارات لدعم الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل

الدعوة إلى تزيث الحكومة بإقحام القطاع العام في إدارة مشروعات مثل سوق شرق ومجمع المثنى

أكد تقرير الشال للاستشارات الاقتصادية الصادر أمس السبت أنه في خضم التحديات الاقتصادية والتحولات في سياسات إدارة الأصول العامة وتوجهات الاستثمار السيادي تتصدر قضايا مثل إعادة إدارة الأصول المستردة فعالية الصناديق السيادية واتجاهات أسواق المال والطاقة والمشهد الاقتصادي في الكويت والعالم تشكل هذه الملفات منعطفا مهما في صياغة رؤية اقتصادية مستدامة تعتمد على كفاءة الإدارة وشفافية الاستثمار وتوازن السوق من هذا المنطلق يسلط التقرير الضوء على أبرز القضايا الاقتصادية التي تستلزم الاهتمام في سوق الكويت، ومنها: الانحراف الكبير في سيولة البورصة بين سوقيها مؤكداً أن هناك فجوة بين أسعار السوق والقيم الدفترية كما أشار التقرير إلى أن الكويت ضمن أكبر عشر صناديق سيادية في العالم كما وجه الدعوة إلى الحكومة لكي تزيث في إقسام القطاع العام في إدارة مشروعات مثل سوق شرق ومجمع المثنى وضرورة إعادة توجيه الاستثمارات لدعم الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل. وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء في التقرير

1- مجمع المثنى وسوق شرق ليس ما حدث وسوف يحدث مجمع المثنى وسوق شرق حدث منفصل يستحق الكتابة الصحفية عنه، وإنما مثال لمشروعات أملاك دولة كثيرة، إما تم استردادها، أو في انتظار انتهاء مهلة استقلالها من قبل مستثمري القطاع الخاص. مجمع المثنى وسوق شرق نموذجان لأصلاّن متاحتان لزيارة عموم الناس، ذلك يعني أن عقد مقارنة بين حالتها عندما كان القطاع الخاص يديرهما وحالتها بعد استلام إدارتهما من قبل القطاع العام، متاح للجميع، ما لا نعرفه هو حالة الأصول المستردة غير المتاحة للأطراف والمقارنة.

الاقتصاد الأول هو حول حالتهما إن كان على مستوى نسبة الإشغال أو النظافة أو رضا المؤجرين وإقبال العملاء وما إذا كانت أفضل أو أسوأ، فحالة سوق شرق تختلف عن حالة مجمع المثنى الصعبة وإن كانت معدلات الإخلاء في سوق شرق تبدو عالية، والغرض من الانتقاد هو الدعوة إلى تزيث الحكومة بإقحام القطاع العام أكثر مما هو مزدحم في إدارة مثل تلك المشروعات، وآخر نواياها احتمال تكليفه بإدارة الجمعيات التعاونية، ونأمل أن تكون مجرد خاطرة. الانتقاد الثاني حول الوقت الضائع والبالغ حتى اليوم

نحو سنتين وخمسة شهور ما بين استرداد الأصول ونوايا طرحها في مزايده أو مناقصة لإعادة إدارتهما إلى القطاع الخاص، وقد يمتد الوقت الضائع إلى ثلاث سنوات حتى ترسية المزاد. فالإدارة العامة الفاعلة، تستيق الاسترداد بإعداد قائمة مختصرة بالمرشحين للمزاد والمؤهلين للإدارة، وتبدأ مزادها حتى قبل يوم الاسترداد، وهو أمر في غاية السهولة، ومنافعة كانت الحفاظ على سمعة وعملاء ونظافة وصيانة الأصل، وربما كانت سوف تحصل على ثمن أعلى للمزاد. الانتقاد الثالث هو للسدى الزمني المتاح للمستثمر الجديد، فالمدى هو الكلفة على المؤجر ومنه على يرسو عليه ثمن المزاد، ولكن، كلما قصرت المدة، كلما سعى المستثمر إلى استرداد سريع لقيمة استثماره وتعظيم أرباحه، ما يعني زيادة الكلفة على المؤجر ومنه على العميل أو المستهلك، وتقلل من مصروفات السيانة، أو الصرف على الإبداع من أجل تمييز الأصل، وذلك أمر خاطئ من وجهة نظر اقتصادية. والأخير هو تساؤل حول المبرر لشرط أن 40 مليون دينار كويتي لرأسمال الشركة أو التحالف المزايد، وما لم يكن المبرر مقنع، نحن نعتقد أنه شرط سوف ينسب في أيدي شركات كفاءة، ربما بنصف أقل من رأس المال المطلوب، فالأصل قائم والمطلوب كفاءة الإدارة وليس نقلها الما، ما يعني خلق حالة من الاحتكار للمزايدين، ولعل الأفضل بذل بعض الجهد وتغيير شرط مستوى رأس المال وفقاً لاحتياجات كل مشروع، حالاً ومستقبلاً.

من هذه الفقرة ليس محاكمة الماضي، وإنما التنبيه إلى أن هناك أصول أخرى استردت ليس متاحة لمقارنتها حالتهما من الإدارتين الخاصة والعامة، وتلك ثروة عامة يسخرها البلد، إن على مستوى سلامة الأصل أو على كفاءة خدماته. والأهم هو المستقبل، فما دامت تلك نتائج التجربة مع اصلين متاحتين للمقارنة، هناك جامعات ومستشفيات ومجمعات تجارية وقسائم خدمية أخرى في الطريق إلى الاسترداد إن استمرت تلك السياسة. ونعتقد أن الموضوع برمته يحتاج إلى وقفة ومراجعة وإعداد، فالأخطاء تحدث، وما يجعل تداعياتها مقبولة هو الإفادة من دروسها، فيما تعديل جوهرى للسياسة وهو الخيار الأفضل، أو وضع تلك المشروعات ضمن قائمة وفقاً لقررب تاريخ انتهاء عقودها، وبناء تصور لكل واحد ضمنها، يسبق تاريخ استرداده بوقت كافٍ.